في المحاكم العسكرية عمدت سلطات الاحتلال إلى إقامة المجالس المحلية والمحاكم المدنية في تلك المستوطنات من أجل البت في هذه الشؤون داخل المستوطنات وفقاً للقوانين الاسرائيلية.

وواصلت السلطات الاسرائيلية، من جهة أخرى، تعزيز الاجراءات الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة، وذلك في إطار سياستها التي تستهدف تكريس الواقع الاستيطاني فيها. وفي هذا الاتجاه، أقيم يوم ١٩٨١/٣/٤ احتفال في مستوطنة «الكناه» بمناسبة تدشين أول مجلس محلي اسرائيلي في المناطق العربية المحتلة سنة ١٩٦٧. وحضر الاحتفال وزير الداخلية الدكتور يوسف بورغ (مفدال) الذي قال: «ان هناك ٦٤ مستوطنة اسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، وان عدد المستوطنين فيها يصل إلى ١٥ ألف نسمة». وصرح رئيس المجلس المحلي للمستوطنة التي أقيم الاحتفال فيها بأن هذه الخطوة هي الأولى من نوعها، وهي تعد مقدمة لتطبيق القانون الاسرائيلي على الضفة الغربية المحتلة.

وذكر التلفزيون الاسرائيلي انه سيجري، في القريب العاجل، تدشين عدد من المجالس المحلية في عدد من المستوطنات اليهودية بالضفة، كما ستقام عدة محاكم صلح، وذلك كي لا يحتاج المستوطنون إلى مراجعة المحاكم العربية، ويتوقع ان تقام أول محكمة في مستوطنة كريات أربع (**الفجر**، ١٩٨١/٣/٥).

كما ذكرت إذاعة اسرائيل ان ضابط العلاقات الداخلية في الحكم العسكري بالضفة الغربية المحتلة سيعلن قريباً بحضور وزير الداخلية والحاكم العسكري العام للضفة وعدد آخر من المسؤولين عن إقامة سلطة محلية في كل من مستوطنتي اريئيل ومعاليه افرايم. وتوقعت ان يبلغ عدد السلطات المحلية اليهودية في الضفة الغربية المحتلة تسع سلطات خلال الأشهر القريبة القادمة (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/٣/١٢).

وأفاد مراسل «دافار» ان سلطات الحكم العسكري قررت إقامة محكمتي صلح في الضفة الغربية المحتلة، الأولى في مستوطنة كريات أربع والثانية في إحدى المستوطنات اليهودية في السامرة (الجزء الشمالي من الضفة الغربية).

وأضاف بأن السكان اليهود كانوا يحاكمون، حتى الآن، أمام المحاكم العسكرية بما في ذلك مخالفات السير وسداد الدين. وقد أعرب المستوطنون اليهود، في الضفة الغربية المحتلة، عن رضاهم التام للقرار، وهم يعتقدون بأن هذه الخطوة هي الأولى نحو تطبيق السيادة الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة (**دافار**، ١٩٨١/٣/٦).

إقامة مستوطنات جديدة وتوسيع أخرى قائمة

في اطار خطط اريئيل شارون الرامية إلى تكثيف الاستيطان وزيادة وتيرته، أعلن وزير الاسكان دافيد ليفي، يوم ١٩٨١/٢/٢٢، في حفل وضع الحجر الأساسي للمباني الدائمة في مستوطنة بيت ايل، انه في السنوات الثلاث الأخيرة، تم بناء حوالي الفين وخمسمئة وحدة سكنية في المستوطنات الدائمة في المناطق المحتلة. وهذا الرقم يساوي عدد الوحدات التي بنيت في السنوات العشر التي سبقت ذلك. ومن المتوقع البدء ببناء ألف وحدة سكنية أخرى ومنها خمسمئة في مستوطنة «كرني شمرون» وخمسمئة في «جبعون».

اما **متتياهو** دروبلس رئيس دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، فقد ذكر في جريدة معاريف، يوم ١٩٨١/٢/١٠)، انه حصل على دعم مالي كبير لاقامة ست مستوطنات جديدة في الضفة الغربية المحتلة. وأضاف دون ان يوضح مصدر هذا الدعم المالي، ان خطة إقامة هذه المستوطنات ستبدأ منذ الآن وحتى شهر تموز (يوليو) القادم، وستشمل توسيع المستوطنات الأخرى وتزويدها بالماء والكهرباء.

والمستوطنات المزمع اقامتها هي: مخيماس، يتير (ب)، شمرون (ب) في شمال الضفة الغربية المحتلة، تكواع (ب)، متسبيه غبرين، في اريحا والبحر الميت، ومستوطنة نسيني على سفوح منطقة الخليل (**معاريف**، ١٩٨١/٢/١٠).

كما علم ان وزارة المالية طلبت من اللجنة المالية التابعة للكنيست الموافقة على تخصيص ٥٠ مليون شيكل من الاحتياط العام للموازنة الحالية، وذلك لاقامة ست مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، والمستوطنات الست هي: